الأهرام

■ ٢٣ اكتوبر ١٩٩٦ ■

سرور فى تصريحات مهمة قبل بدء الدورة البرلمانية

التشريعات الاقتصادية والتجارية تحتل الصدارة فى الدورة المقبلة

ارتفاع رقم الطعون لاينقص من حق الأغلبية فى الفصل فى صحة العضوية

لا يجوز طبقا للدستور أن يحصل النائب على أية ميزة لنفسه بسبب عضويته

حوار اجراه

شريف العبد

لم يبق سوى ايام معدودة وتهل علينا دورة برلمانية جديدة نامل مع قدومها فى ان تجرى الدماء فى شرايين مجلس الشعب وتشهد قاعته حركة لا تهدأ ويتسابق نوابه الى تقديم الأفضل دائما..

نامل فى ان تختفى سلبيات ظهرت فى الدورة الماضية لتحل مكانها مشاركة فعالة واسهام مثمر وخطوات الى الامام فى بلوغ الصالح العام دون سواه..

قد تكون هناك انتقادات وتحفظات ترتبط بالاداء البرلماني تحت القبة وترتبط ايضا بسلوك حفنة من نواب الشعب بل قد تمتد التحفظات الى التشريعات نفسها ومدى فاعليتها وهيبتها وقبول الجماهير لها.. وفى ظل تقييم ما يدور داخل ساحة مجلس الشعب فمن المتعذر ان نجد هناك تهوينا من حجم قضية شائكة فرضت نفسها الا وهى الطعون وكمها الهائل الذى بلغته بما قد يجعلنا نتصور انها قضية غير قابلة للعزل ومن الطبيعى ان نجد اليوم اراء ترفض المساواة بين نائب لم يمسه اى طعن وآخر لاحقته الطعون وحاصرته لكن وعلى الجانب الآخر نجد - وبصفة مؤكدة - ان الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب له ايضا رؤيته الخاصة وحججه ومبرراته وبراهينه التى يستند اليها ويتحصن بها فى التصدى لكل رمح حاد يوجه وبإصرار الى جدران المجلس والرجل عرف عنه - و هذا للانصاف - انه لا يضيق صدره باى نقد مهما بلغت شراسته.

رقم الطعون

● قلت للدكتور سرور ان قضية الطعون تفرض نفسها فى ظل هذه الارقام الفلكية .. فهل كنت تتصور ان يصل رقم الطعون الى هذا الكم الخيالى وهل تراه امرا عاديا يمكن ان يحدث فى اى برلمان فى العالم.. والا ترى ان هذا الكم لقضايا الطعون يمكن ان يعطى دلالة محددة او إنطباعا سلبيا عن هذا المجلس؟

●● يجيب الدكتور فتحى سرور قائلا .. هذه المشكلة غير موجودة فى عدد من برلمانات العالم التى تنص دساتيرها على ان البرلمان لا ينعقد إلا بعد الفصل فى صحة العضوية من الجهة المختصة كما هو الحال فى فرنسا حيث يتعين على المجلس الدستورى ان يفصل فى صحة العضوية قبل انعقاد البرلمان..

وبصفة عامة فإننى ارى ان ما يثار الآن حول الطعون هو اقرب الى انتقاد النص الدستورى الذى يخص مجلس الشعب بالفصل فى صحة عضوية اعضائه منه الى التشكيك فى سلامة التطبيق الدستورى..

ونحن من جانبنا نقول ان الفيصل ليس كم الطعون والرقم الذى وصلت اليه القضايا او الاحكام لكن العبرة هنا برأى المجلس النهائى فيها وفقا لاغلبية اعضائه..

● لكننا سمعنا اصواتا تتعالى من هنا وهناك ان صاحب الكلمة العليا والحاسمة فى مصير هذه الطعون ليس لمجلس الشعب؟

●● يجيب قائلا إننى اتعجب لذلك بالفعل فالمادة ٩٣ من الدستور واضحة فيما نصت عليه من ان محكمة النقض تختص بالتحقيق فى صحة الطعون المقدمة - وليس صحة العضوية - ثم تعرض نتيجة التحقيق على المجلس للفصل فى صحة الطعن ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بالغلبية للثلثى الاعضاء بالمجلس ولو كان ما يصدر من محكمة النقض احكاما واجبة التنفيذ بشان صحة العضوية لما نص الدستور على عرضها على المجلس للتصويت عليها بالغلبية للثلثين .. وبالتالى فإن الجدل الدائر الآن ينصب فى حقيقة الامر حول ملاءمة نص الدستور لا حول سلامة تطبيقه وبحث الملاءمة مسالة ترجع الى سلطة الشعب فى إقرار الدستور..

هيبة التشريعات

● لو تركنا الطعون وانتقلنا الى التشريعات الا ترى ان الهيبة ليست ثابتة او بنفس القدر على مستوى مختلف التشريعات واننا احيانا نجد تشريعا صدر عن مجلس الشعب ومع ذلك فالالتزام به مهزوز ونتكر هنا مثلا القانون المنظم لارتفاعات المبانى والعقوبات الصارمة التى نص القانون عليها فى حالة المخالفة ومع ذلك نجد الابراج تنتصب وتنتشر وبهذا الحجم الذى نراه اليوم امام اعيننا.. فاين هيبة التشريع هنا؟

●● يجيب الدكتور فتحى سرور ان الاصل ان يكون للتشريع هيبته وهيبة التشريع هى هيبة الدستور ولكن الحكومة هى المسئولة فى المقام الاول عن سلامة تنفيذ التشريع وكثيرا من العيوب التى توجه للتشريع هى عيوب موجهة اساسا الى التنفيذ والتطبيق وليس للتشريع ذاته فنحن من جانبنا نصيغ نصوصا ونراعى ان تتوافر لها الملاءمة والفاعلية اما تطبيقها والالتزام بها فهذا كله يدخل فى مسئولية الحكومة ..

● اليس المجلس رقيبا على اداء الحكومة ومسئولا عن توجيهها .. هل نقول ان رقابة مجلس الشعب بصورتها الحالية كافية ام ان الدور التشريعى يجئ فى اغلب الاحيان على حساب الدور الرقابى؟ .. هناك من يرى ان هذا الدور الرقابى متقلص بعض الشئ.

●● كيف تتصور ان الدور الرقابى للمجلس متقلص هذا غير صحيح والدليل على ذلك الاسيئلة وطلبات

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الاحاطة وايضا البيانات العاجلة ليست جميعها ادوات رقابية .. هل منعنا نائبا من ان يتقدم بكشف اوجه قصور او واقعة انحراف هنا او هناك.. هل يمكن ان نتصور ان نائبا لديه معلومات وبراهين تعكس واقعة انحراف محددة ويحجبها او يتعمد عدم الادلاء بها لو فعل ذلك لا يكون جديرا بان يكون نائبا وممثلا عن الشعب وايضا ليست هناك لجان لتقصي الحقائق تقوم بدورها الرقابي.. إنني أرى ان صوت مجلس الشعب عال ومدو في المجال الرقابي وفي كل ما يتعلق بالحفاظ على المال العام.. كما ان المجلس في غمار مناقشته لمشروعات القوانين كان يراقب الحكومة بل وبالفعل كان يثير ملاحظاته الفورية حول تطبيق القوانين التي صدرت والرقابة امتدت الي الاتفاقيات الدولية وبحث مدى سلامة تنفيذها بل ان المجلس شكل لجنة تقصي حقائق اثناء مناقشة احدى الاتفاقيات الدولية..

● الواضح ان الحكومة التي يراقبها مجلس الشعب تعلن عن خطوات جادة لضغط الانفاق على مستوى جميع اجهزتها فهل نقول ان هناك ضغطا مماثلا للانفاق داخل جدران مجلس الشعب؟

●● يجيب الدكتور سرور نعم وبلا شك الانفاق يتم في اضيق الحدود وعلى الرغم من ان الانفاق داخل المجلس لا يخضع طبقا للائحة الرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات إلا انني طلبت إخضاعه لهذه الرقابة ضمانا لسلامة جميع اوجه الانفاق.

سلوك النائب

●● لو تركنا التشريعات والدور الرقابي وانتقلنا الي سلوك النواب.. هل تعتقد ان هناك ما يسمي بنواب الاستثناءات الذين يحظون بمزايا عديدة ويخصون انفسهم بما لا يتاح لغيرهم وينفردون بموافقة المسئولين على ما هو محظور تماما لكل من لم ينعم بالعضوية.

●● يجيب رئيس مجلس الشعب على الفور إنني لا اعرف هذا النوع من النواب داخل المجلس .. ولا يجوز طبقا للدستور واللائحة ان يحصل اى نائب على ميزة لنفسه بسبب عضويته في البرلمان.

● لكننا نرى نوابا يلاحقون الوزراء ويحاصرونهم اثناء الجلسة ويلحون عليهم بالتوقيع فهل نقول ان كل هذه الطلبات تتعلق بمصالح عامة وان محرك النائب الاوحد هنا هو اهالي دائرته دون سواهم وهل تعتبر نفسك نجحت في تحجيم هذه الظاهرة والقضاء عليها وهي ظاهرة لا تحدث في اى برلمان وتصرف غير حضاري لا شك انه يسيء اساءة بالغة الى مجلس الشعب.

●● إنني ارى ان علاج هذه الظاهرة التي اتفق معك انها مؤسفة وعلاجها ليس في يد رئيس المجلس وحده إنما تتحمل الحكومة معه المسئولية ومع ذلك فإنني ارى ان الظاهرة لم تعد بنفس حجمها من قبل وذلك بسبب التشدد الذي اتعمده واصر عليه في توجيه النائب بالا يتقدم باى طلب للوزير اثناء الجلسة فضلا عن اننا انشانا ادارة داخل المجلس لتلقي طلبات الاعضاء وارسالها الى الوزراء فماذا افعل بعد هذا كله.

● هناك واقع امامنا لا يحتمل الجدل مؤداه ان مكافاة النائب في مجلس الشعب المصري تعد اننى مكافاة مقارنة بمثيلاتها على مستوى كل برلمانات العالم هل يجب ان يتم رفع هذه المكافاة ام انه ليس هناك ضرورة من منطلق ان النواب رجال اعمال احتلوا مساحة لا يستهان بها من مقاعد هذا المجلس وهم بطبيعة الحال ليسوا في حاجة الى هذه المكافاة اصلا؟

●● ويجيب الدكتور سرور ان هذه المكافاة ضئيلة وهذه حقيقة قاطعة وان وجد داخل مجلسنا بعض الاعضاء الاثرياء الذين لا يحتاجون الي هذه المكافاة كما تقول فليس معنى ذلك انه لا يوجد نواب يمثلون النسبة العظمى هم من البسطاء ومحدودي الدخل مما يوجب ضرورة توفير الامكانات المالية الملائمة حتى يتمكن النائب من ممارسة واجباته البرلمانية من حيث الظهور بالمظهر اللائق وانفاق بعض المصروفات الضرورية داخل الدوائر فضلا عن نفقات الانتقال من مكان الى اخر وفقا لما يفرضه الدور البرلماني .. ويكفي ان اقول ان هناك برلمانات تصرف لاعضائها معاشات كبيرة بعد انتهاء عضويتهم ..

● هناك عدد من نواب الاغلبية يتهمونك بانك تعطي الكلمة للمعارضة وتفتح لها الابواب عن اخرها بما يجيء في نهاية المطاف على حسابهم وحقهم في الحديث داخل القاعة.

●● يجيب ان المجلس وفقا للتعددية لابد ان يتيح الفرصة للمعارضة وكلما تحدثت المعارضة وكانت الفرصة سانحة امامها تولد الحوار الديمقراطي واثريت الحياة النيابية واذا لم تعط المعارضة فرصة الحديث انعدم الحوار وتبددت الفرص امام الاغلبية في الرد عليها وفي النهاية فالاغلبية هي صاحبة الكلمة النهائية.

● ما هو تصورك بشان الدورة البرلمانية الجديدة واهم ما ينتظرها من اعمال؟

●● يجيب رئيس مجلس الشعب كل دورة برلمانية تتاثر بطبيعة المرحلة التي تنعقد فيها والمرحلة القادمة سوف تشهد استكمال الاصلاح الاقتصادي وبالتالي نستطيع ان نترجم ذلك تشريعيا في تقنين العلاقات التجارية والاقتصادية ومزيد من قوانين تشجيع الاستثمار واجادة الانتاج.. وايضا سوف تشهد الدورة نوعا من الضوابط الفعالة التي تكفل الانضباط والدقة في تنفيذ القوانين.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية